محضر اجتماع
اللجنة الوزارية للمياه المشتركة
دمشق 2003/10/20

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد المهندس نادر البني وزير الري في الجمهورية العربية السورية، قام معالي الأستاذ أيوب حميد وزير الطاقة والمياه في الجمهورية اللبنانية بزيارة إلى الجمهورية العربية السورية بتاريخ 19-2003/10/20 تم خلالها عقد اجتماع اللجنة الوزارية للمياه المشتركة بحضور الأستاذ نصري الخوري الأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني، وعضوية السادة:

عن الجانب اللبناني:

د.م. فادي قمير
الأستاذ حسان هاشم
م. ماجد قسطنطين

عن الجانب السوري:

السفير محمد سعيد البني
م. قيس الأسد
م. طارق إبراهيم
م. فاديا عبد النور
م. عبد العزيز المصري
م. إبراهيم سلطان
م. فدوى كم الماز

وشارك في الاجتماع المهندس مالك يازجي من الأمانة العامة.

وبعد تبادل كلمات الترحيب والتهنئة تم ما يلي:

أولاً: استعراض ملخص أعمال اللجنة الوزارية للمياه المشتركة واللجنة السورية اللبنانية للمياه المشتركة

اطلعت اللجنة الوزارية على ما تم تحقيقه من تاريخ 2002/12/11 وحتى تاريخه لا سيما المحضر المؤرخ في 2003/5/8 والمحضر بتاريخ 2003/6/25 كما اطلعت على أعمال اللجنة الفرعية خلال الفترة السابقة.

عبر الجانبان عن سعادتهما بما تم إنجازه وخاصة البدء الفعلي في تنفيذ اتفاقية نهر الكبير الجنوبي والرؤية المشتركة الموحدة لجميع المسائل المائية.

وصادقت اللجنة على جميع المحاضر المذكورة أعلاه.

ثانياً: ما يتعلق بنهر العاصي

1. استعرضت اللجنة الوزارية ما تم إنجازه من مراحل لإقامة السد في الأراضي اللبنانية، وبيّن الجانب اللبناني بأنه أنجز المرحلة الأولى المتعلقة بدراسة وتصميم إنشاء سد تحويلي ومحطتي ضخ ليصار إلى ري أراضي في منطقة البقاع والهرمل بمساحة 2000-3000 هكتار وهي جاهزة للتنفيذ وستطرح للتلزيم خلال فترة شهرين من تاريخه أما بالنسبة للمرحلة الثانية وهي إنشاء السد التخزيني إضافة إلى إقامة معمل كهرومائي فإن هذه المرحلة ستسمح بري أراضي ما بين 3500-4000 هكتار وستنجز الدراسة التنفيذية لها خلال صيف 2004 ليصار إلى طرح تلزيم السد التخزيني والمعمل الكهرومائي خلال نفس الفترة.
2. اطلعت اللجنة الوزارية على محاضر اللجنة السورية اللبنانية للمياه المشتركة التي تشير إلى أن نتائج التحاليل الكيميائية ضمن الحدود المسموح بها في مرجعية المجموعة الأوروبية ومنظمة الصحة العالمية وأن

المواصفة السورية لشاردة الأمونيوم تختلف عن المواصفة المعتمدة من الجانب اللبناني كونها أكثر تشدداً، وعليه قررت تكليف اللجنة السورية اللبنانية للمياه المشتركة بما يلي:

1. إعداد دراسة بيئية شاملة لمجرى نهر العاصي والاتصال باللجنة الأوروبية وبالتعاون مع الأسكوا للمساعدة بتمويل ووضع الأطر والحلول الفنية للحفاظ على النظم البيئية لهذا النهر، علماً بأن الجانب اللبناني يجري التحضير حالياً لإنشاء محطة معالجة للمياه المبتذلة لمدينة الهرمل وجوارها.
2. الاستمرار بمتابعة إجراء التحاليل الشهرية الدورية لمجرى النهر في المواقع الخمسة المحددة من قبل اللجنة الفرعية المشتركة.
3. السعي لدى السلطات المختصة لقمع المخالفات.

3. اطلعت اللجنة على التقييم الموضوعي الذي قامت به اللجنة السورية اللبنانية للمياه المشتركة الوارد في محضرها المؤرخ في 2003/5/8 (الفقرة أولاً- هـ) بأن موضوع إزالة التعديات ذو شقين:

أ. إداري والمقترح هو إقامة نقطة لبنانية أمنية ذات وجود دائم على القناة.

ب. فني ويحتاج إلى تقديم اقتراح فني مناسب وتنفيذه آخذاً بالاعتبار البعد الاجتماعي للمقيمين في حرم القناة مع المحافظة على أداء القناة باتجاه الأراضي السورية.

وفي ضوء ما تقدم تقرر ما يلي:

أ. السعي لدى السلطات المختصة في البلدين لتأمين تواجد نقطة أمنية دائمة عند مآخذ الأقنية.

ب. تكليف مكتب هندسي لدراسة الحلول اللازمة لرفع منسوب المياه لتمكين أصحاب حقوق الارتفاق من ري أراضيهم وتنفيذها لاحقاً.

4. بالنسبة إلى التعويضات عن الأضرار التي أصابت بعض العقارات ضمن الأراضي اللبنانية من جراء شق مجرى جديد لقناة التوريد المسماة قناة زيتا، فقد تم إرسال كتاب لجانب هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل اللبنانية لإبداء الرأي في المسار القانوني لهذه التعويضات وكيفية صرفها.

وأكد الجانب السوري استعداده مجدداً للتعويض على المستحقين عند استلامه المخططات والآلية القانونية.

ثالثاً: ما يتعلق بنهر الكبير الجنوبي

أ. تم التوقيع على النظام الداخلي لإدارة السد المشترك خلال مراحله المختلفة (دراسات، تصميم، تنفيذ وتشغيل واستثمار) وتنظيم عمل اللجنة المشتركة المتعلق بتنفيذ اتفاقية النهر الكبير الجنوبي من قبل السيدين رئيسا اللجنة السورية اللبنانية للمياه المشتركة، كما صادق السيدان الوزيران عليه، وبذلك يعتبر نافذاً من تاريخ توقيعه استناداً للمادة السابعة من الاتفاقية.

ب. بين الجانب اللبناني بأنه وفقاً للتفويض الممنوح له من قبل اللجنة الوزارية في اجتماعها بتاريخ 2002/12/11 (الفقرة ثانياً ب-2) تم نشر إعلان التأهيل المسبق في الجريدة الرسمية وبعض الصحف اللبنانية والسورية، وأن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية بانتظار انتهاء مدة تقديم ملفات التأهيل والمحددة بستين يوماً ابتداءً من تاريخ 2003/9/11 لتقوم بإجراء المناقصة بين الشركات التي ستؤهل والتمني بحضور مندوب عن وزارة الري السورية للمشاركة في هذه الإجراءات مع اقتراح تمويل المشروع عن طريق الموازنة العامة في البلدين إن أمكن وإلا عن طريق أي مصدر تمويل آخر.

ج. بين الجانب اللبناني أنه قد أنجز 70% من الساتر البيتوني في الأماكن الضرورية على طول المجرى الرئيس للنهر الكبير الجنوبي بالإضافة إلى البدء بتعزيل وإزالة العوائق وتمنى المساعدة بإدخال الآليات من الجهة السورية للقيام بهذه الأعمال.

د. أخذت اللجنة الوزارية بنتائج الزيارة الميدانية التي قام بها الجانبان السوري واللبناني وفريق عمل من الأسكوا بتاريخ 2003/8/4 والذي أبدى استعداده بتقديم المساعدة فيما يلي:

1. تدريب فريق من الجانبين اللبناني والسوري على مهارات التفاوض في عملية التفاوض على المياه المشتركة.
2. تقييم ومراقبة الأثر البيئي والاقتصادي الاجتماعي الناتج عن إدارة السد.
3. إدارة الحوض بشكل متكامل.
4. تقديم المساعدة بتأسيس شبكة مراقبة هيدرومترية للحوض بما فيها تقديم المعدات والبرامج لهذه الشبكة.
5. تحضير وإعداد إرشادات لعملية تشغيل وصيانة السد.
6. وضع خطة عمل لإدارة المياه الجوفية وتنمية الخزان الجوفي وحمايته من التلوث.

وقد ترك فريق عمل الأسكوا الخيار للجانبين اللبناني والسوري بتقديم الأولويات لهذه البنود من ناحية التنفيذ كما يمكن الطلب من اللجنة الأوروبية المساهمة في تقديم المساعدة الفنية اللازمة.

كما بين الجانب السوري أنه بعد تنفيذ الساتر الترابي وفق المخططات اللبنانية، وبغية تأمين تجانس كلا الضفتين سيباشر بتنفيذ إكساء حجري أمامي في الأماكن التي تتطلب ذلك.

وأكد السيدان الوزيران على ضرورة إنجاز ذلك بالسرعة الكلية.

رابعاً: تلوث مياه يحفوفا وجنتا

أكد الجانب اللبناني أنه وبسبب التلوث الناتج عن المياه المبتذلة المتدفقة من الأراضي السورية من تلوث مياه الينابيع والمياه الجوفية في منطقة يحفوفا وجنتا حتى رياق على ضرورة إنشاء محطة التكرير على جناح السرعة.

بين الجانب السوري بأنه يولي هذا الموضوع أهمية كبرى ويتابع الموضوع مع وزارة الإسكان والتعمير في سوريا لا سيما بعد صدور الكتاب رقم 31/1/2480/(6) تاريخ 2003/8/20 من قبل السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات والموجه إلى الوزارة المذكورة وإلى محافظة ريف دمشق بعد تخصيص المبالغ المطلوبة لإجراء الدراسات اللازمة.

وعليه تم التوقيع.

وزير الطاقة والمياه	الأمين العام	وزير الري
الجمهورية اللبنانية	للمجلس الأعلى السوري اللبناني	الجمهورية العربية السورية
الأستاذ أيوب حميد	**الأستاذ نصري الخوري**	**المهندس نادر البني**